

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين أما بعد فيقول العبد المسكين
 أحمد بن زين الدين أن العالم العامل الفاضل المحمد شيخنا الشيخ الملا محمد حدث عواقبه وسدنت
 مذهبه وقد عرضت له بعض الاستباهات في بعض المسائل العرفانية
 حال الدرس على فكتبها وارادني جوابها وكان حال سفرنا الى العتبات المقدسات ولم يكن لي توفيق اليها
 فقال لي حرره الله تعالى وسدده عني ان يحصل لكم توفيق في الطريق او في ايقال فلم يسعني رده ارام الله
 فضله وهذه فكتبت على جهة الاشارة والاقتضاض اعلموا على فهمه ودرست كلامه اعلى الله مقامه
 كالمثلث وجوابي كالشرح ليكون اول على المطلوب قال وسلمه الله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب
 وصلى الله على محمد وآله الطاهرين واصحاب الكاamilين واصحابنا المستكملين وبعد قال
 من الذرة النادرة في وهو راس الكااملين وركب العارفين وقطب المجتهدين والمتألهين وقدوة
 المتقدمين والمتأخرين المقترن لعقائرين الدين المبين الاحكام الائمة المعصومين صلوات الله عليهم
 اجمعين اما ذكرنا هذا الاوصاف مع اعتقادي في نفس خلافه الاجل ما ذكره غيره في مثل هذا وراى
 كتابه ولا اعتقاده ذلك وانا اقول كما قال الله سبحانه ليس يا مانيكم ولا امانى اهل الكتاب الالية الملة
 لا تواخذن بما يقولون واصحابي ضياء ما يظنون وافضل ما لا يعلمون قال سلمه الله ان يمت تفضلا
 على اصحاب الله الفقهاء الحقوقي محمد بن محمد بن نصير بتحقيق المسائل التي وردت على في اثناء القراءة والا
 استفادة من كتابكم ولما كانت اطالة الكلام في اثناءها من سوء الادب بمجرات عديدة مع ان امثال
 هذه المسائل وغيرها عندكم من قبيل الاوليات وكان البيان بقرير الاقلام اوقع قد كنت بعضها
 في هذه الحقيقة ملتمسا من القدير الامجد والمربي الماجد ان ينظرها بعين الوفة والرحمة ويبيتها
 بنحو التفصيل على ما هو الحق عند نظره الجليل منها ما المراد من الامكان الذي هو الامكان للممكنين
 الاقل والوعاء المشية الكونية اقول اني تهنيق وقتي وعدم رتبة على لا اتم على شيء من العبارة له
 بتبديل ولا تعديل في جميع المسائل او اغلبها وانما اقتصر على ما هو الحق في المسئلة بما هو مستفاد من كلام
 اهل العصمة عليهم السلام بما هو مطابق للعقل المستبين بنور ولايتهم وان لم اذكر خصوص الدليل او
 جهة لما ضاعتم اعلو فهم واعتقاده فيما اقرره قال سلمه الله فان كان عبوة عن امكانات الشيء

الموجود كما كان كونه فرسا او بقرا او غنما او انسانا الى غير ذلك حين كونه جارا فلهذا بعينه اوعاء ومكانا
 الامكانية فعلى هذا اما يلزم الاتحاد بينهما او كون احداهما مكانا وكلاهما باطلان ضرورة ان كل
 مسبوق بالامكان فالسابق غير المسبوق كما ان لكل لا بد من مكانا الثانية فكل بحسب قول ان الامكان
 المنقول عن حقيقة وتعيينه هو متعلق بالشيء الامكانية والتعيين الاول ظهرت به لانه شرط بطريق واحد
 الامكانات جميع الممكنات متماثل وما يكون وما لا يكون والمشية واحدة ففي الرتبة الاولى تتبع بالامكان
 لتعلقها بالامكانات وهي العلم الذي لا يحيطون بشئ منها في الالوية المشيئة وتنتهي في الرتبة الثانية
 بالكونية لتعلقها بالاكوان وهي العلم الذي يحيطون به في قوله تعالى يا ايها الناس اعلموا ان الله قد خلق
 الامكانية والثالث كونهه يجب تغيرها والامكان مكانان فتعلقها بالاول وتعلق الامكان وبها صلت الامكان
 لانه تمام امكن بها هذا الامكان الرابع الوجود وهذا هو خزان كل شئ قال تعالى وان من شئ الا عندنا خزائنه
 فكل خزانه لكل شئ من الموجودات فمن هذه الموجودات فمن هذه الخزانة في نفسها تعاقبها معلوم وتعلقها
 بالثانية متعلق الوجود وبها في هذا المقام اخرج ما شاء من تلك الخزانة والبعث الوجود وهذا هو العلم
 المستثنى في قوله تعالى يا ايها الناس اعلموا ان الله قد خلق الامكانية وما قام بها قيام تحقق من جميع الامكانات مما سوى الله هو الوجود
 الرابع لا يخرج شئ من هذه الرتبة الى الله شئ ابدا فالاغتراف تعمد شيئا منها بعينه فخرج في رتبة
 الاكوان وهو حينئذ متعلق بالشيء الكونية لتعلقها بالشيء من الكون ومتعلق بالشيء الامكانية
 لتعلقها بما تحقق بهما من الامكان والمشية واحدة والمتعلق اثنان فالمشيئة مكانان اما المكان الاول
 فهو الامكان الرابع الوجود الذي لا يفقد ابدا واما المكان الثاني فهو الامكان الخامس الوجود فقول
 يخرج الشئ عنه الى الاول اذا شاء سبحانه الا ان القرآن الجيد والسنن النبوية والافان على بقائه ما
 فخلق الاكوان خضوصا في الاكوان سنان مثل قوله تعالى فخلقنا ما تنقص الارض منهم وعندنا
 كتاب حفيظ وكذلك ما دل على بقاء الجنة واهلها ونعيمهم والثاني واهلها واثامهم وامثال ذلك واما
 العقل المستنير بانوار هديهم عليهم السلام يشهد بذلك وهو قولنا او القى التمتع وهو شديد فقولنا
 انكم وكلها باطلان اما كون احداهما مكانا فنصريح وكذلك الثاني والمكانين واما في اتحاد المشية
 فلا هي مشية واحدة تعلق بالامكان تعلق رجحان وبالاكوان تعلق رجحان فالامكان الاول الرابع
 الوجود والثاني جاني الوجود وقوله ان كل كونه مسبوق بالامكان مسلم وهو ما قد من ان كل
 ما حدث سبحانه امكانا شئ ثم حدث فيه كونه فالامكان باق بفعل الله والكون محل التغيير والتبدل

الكون

قل سلم الله تعالى وان كان عبارة عن الامكانات الواجبة للتحقق في ضم الاكوان في قطع النظر عن
 المناقضة للفظية مكان المشية كونيية ح هو الاكوان لا الامكان فعلى هذا الاجل فتباين
 مكان المشية الكونية ومكان الموجودات المقيدة المجردة عن المواد العنصرية التي في عالمنا هذا
 بل الموجودات والماديات كلها بنسبة واحدة فبعض ان اوجيتها وامكنتها على حسب تفاوت مراتبها
 عبارة عن البعد المفطور المسروق لها بحيث لا يتحقق التفاضل بين المكان والتمكن في شيء منها
 فاني سر في العدل عن البعد المفطور الكل الامكان تارة وكل التمكن اخرى هل هذا الحضي
 اصطلاح عندكم او عند القوم ومستنبط من الاخبار بليغ المناقضة الامم اوجكم على الله
 اقول الامكان هو عبارة عن جميع الامكانات الواجبة فان جميع ما سوى الله لا يفارق الله
 لا في حال وجوده ولا في حال عدمه واما الامور المحالات فليست شيئا واما يعبرون عن احد اعتبار
 لها اما عن طرفي امكان متناقضين متعاينين ينظر العقل الى كل واحد على حدة وهو ممكن موجود
 ثم يتلفظ باجماعهما من غير ان يناله العقل مجتمعا واما رواها متفردتين وهذا التلفظ مركب من
 معنيين متعاينين لم يجلها العقل مجتمعين فلو لفظ لا معنى له مثال ما يقال دخول الارض في البيضة
 لا تصغر الارض ولا تكبر البيضة فان هذا في الحقيقة من المغالطات لا تليفت بخيال الى الارض
 الجمعية فالحال كوجها على الانفراد ويلتفت الى البيضة الجمعية في صفوها على الانفراد فاذا حاول تحيل
 اجتماعهما لم يجل فهو يعبر عن معنى الانفراد حال الانفراد يلفظ الاجتماع حال الانفراد ولهذا كان
 مستغنا ومن ثم اجاب عيسى عليه السلام عن ذلك وقال ربك قالوا وقال عراقي على كل شيء قد يقال
 يقدر ان يدخل الارض في البيضة لا تصغر الارض ولا تكبر البيضة قال ما يريك من اقدار تمن يتكبر
 البيضة حتى تسع الارض او يصغر الارض حتى تدخل في البيضة او كما قال فاجابه عا بمعنى الاجتماع بشرط
 امكانه واما عن مختلف ممكن سموه بغير التممكن كالعبارة عن شريك الباوي تمامه فانه اسم المخلوق سموه
 باسم القديم ولهذا قال تعالى سموهم ام تليثونه بما لا يعلم في الارض ام بظاهري من العقل وبالجملة فاما
 محال ليس شيئا فلا عبادة له فالشيء بحقيقة الشيعية هو الله سبحانه وحده وما سواه فهو شيء بفعله الله
 فهو وكل ما سوى الله ممكن في اصل حقيقة داخل في الملك بالامكان والراجح والاكوان صلل الاشياء
 تليثها وتعلقها على التواء وليس الامكان في ضمن الكون بل الاصل هو الامكان واما الكون فظا وعليه
 ومكان المشية الامكان والاكوان بعبارة لا تعمار تبين لتعلقها وهي واحدة فقوله الله فخلق

لا جد فرقا بين مكان المشية الكونية ومكان الموجودات بيان جوابه ان الاكوان والموجودات كلها
وامكنتهما واقاتهما وجميع شروطها ومقتضاها محل المشية ومعلقها مطلقا وقول غيرا عن البعد
المفطور غلط لان مرادنا بالفظ لمكان هو المكون سواء كان متحققا ام غيرا احوها ام غيرا عينا ام
ذهنيا ام خارجيا لا تاني به الحق المعروف خاصة فالبعد المفطور من مكان المشية والحال فيه من كان
المشيية وهو التزم في عدولنا عنه الى كل الامكان في متعلق المشية الامكانية يعني انها متعلقة بجميع
امكانات الاشياء قيل ان تكون وبعد ان كُنْتُ والى كل الممكن في متعلق المشية الكونية يعني انها متعلقة
بجميع الامكانات من المجزئات والمكونات والذوات وغيرها وهذا المعنى ليس محض اصطلاح ولا مأخوذ
من كلام القوم بل اكثر هذه الاشياء لا يعبر فيها الا ظواهرها اكثرها باطل وانما هو مستنبط مما
تشير اليه بواطن الاضمار عن الائمة الاطهار صلى الله عليهم ما اختلف الليل والنهار وان الاكثى ليعتدون
على هذه وامثالها في الاحاديث ولم يقنعوا عليها كما قال تعالى وكاين من اية في السموات والارض يرون
عليها وهم عنها معرضون قال اية الله ومنها ان قوله افعالها كانت المشية التي يدل على الكونية
مخلوقة بالمكانية وهذا بظاهره يناق قوله اخلق الاشياء بالمشية والمشية بنفسها ان كان المراد منها
الكونية على ان تخصيص العلم بالمكان لا بد له من تخصيص ثم التخصيص بالعلم الامكاني هو معنى علم
اصطلاح عندكم وعن القوم ايضا او مستنبط من كلمات الائمة صلوات الله عليهم والاحياء جميع
ولكن ينبغي الاشارة الى مصادره ووجه دلالة قول قول الكاظم فبعد كانت المشية لا يدل على الظاهر
على ما ذكرتم لانه ايضا كما رجع هذا بالمشية كانت الارادة وبالارادة كان العقل يراخ ولا يلزم
منها ذكرتم وانما يروى منه المتقدم كما قال عاقل العلم متقدم المشية والمشية ثابته والارادة
ثابته هذا حكم الظاهر وانما ما هو النقص الامور فكل ذلك لان كل شئ مسبوق بشئ وهو متب
عليه فهو مخلوق به بمعنى انه احد شرط وجوده كما بين فانه مخلوق بابيه بمعنى انه مخلوق بشرط خلقه
ومنها وجود ابية وانه وعلى المعنى الظاهر والباطن يكون المعنى فنعى على كانت المشية لانها
الظهور الثاني وهى المشية كانت الارادة لانها الغيبة على ما شاؤ وهكذا ثم على كل تقدير لا يثبت
قوله خلق الله المشية بنفسها ثم خلق الاشياء بالمشية لانا قد اشرنا سابقا ان المشية الكونية بعينها
وانما اعتقدت اسماءها باعتبار تعدد متعلقاتها كما ذكرنا في كيون وسألتنا ان فعل الله سبحانه
واحد فاذا تعلقت بالاكوان سمي شيئا فاذا تعلقت بالاعيان سمي ارادة واذا تعلقت بالهندسة وضع

لا
وما

ائحد ودموع البقاء والفناء ستم قدراً واذا تعلقت بالاقلم ستم قضاء وهكذا ومن هنا قلنا اذا تعلقت
 بالامكانات ستم علماً وقد اشار اليه المصنف من اهل المخصوص صلى الله عليه وسلم ان الحق عز وجل لا يربط
 به شئ ولا يقترن بشئ ولا يقترن به شئ ولا يطابق شيئاً ولا يطابقه شئ وعلى انه تعالى عالم ولا معلوم
 وذلك ايضا على انه عالم بها وهذا هو العلم الاقتران وهو قول الصديق عليه السلام فلما احدث
 الاشياء وكان المعلوم وقع العلم منه على المعلوم والتمتع على الممتنع ومعروف بان الواقع على
 لمعول ليس هو الذاتي لان الذاتي هو الله ولا يجوز ان يقال فلما احدث الاشياء وكان المعلوم
 وقع الله على المعلوم لانه يلزم منه ان يكون له حالتان مختلفتان حالة عدم الوقوع وحالة الوقوع
 وهذا صفة الممتنع تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً وذلك على ان العرش والكرسي بابان من
 العلم وهذا وجه التسمية نعم ورد في الاخبار تسميته بالحادث ونحو تسميته بالامكان لفائدة
 قال تبارك وتعالى ومنها قركم في افاد انكم واكنتم ما كنتم واجوبتكم كلما يمتنع في الممكن فهو في
 الواجب واجب بظاهره يقتضيه كون الكلمة جارية في جميع جهات التنوير وضع فيه ان التجلي
 في اقليم الامكان يمتنع ان يكون لذوات الموجودات الآ في الذات للذات والصفات وكلها
 من قبيل التعيينات بالافعال والظهورات منهاج لا يخلو اما ان يكون في الواجب واجبا على
 مقتضى تلك القضية الكلية فعلى هذا يصح تصحيح العبارات التي لا تقول اهل العقول من الاثنى
 عشرية من غير تناقض بين كلامكم وكلامهم مع انهم لا ترضون به واما الا يكون في الواجب واجبا
 فيبطل استدلالكم بتلك القضية الكلية فلا يصح ان يقال ان كلما يمتنع في الممكن فهو في الواجب واجب
 وان كنت اعرف ان الترتيب بعد القوم من سوء الادب الا ان مقام السؤال الحقيقي الحال لا طمينا ان
 البال يقتضيه ذلك والموجوب من الحكيم العطوف الكريم الوقوف العقوف ثم العفو قول انما قلنا ذلك اذا
 الممتنع صفة كمال يجب مفهومه وكذلك الجائز لان الممتنع اذا كان نقصا لم يجب اثباته الحق نعم مثل
 ان الانسان يمتنع ان يكون ممتزجا ساكنا في حال واحدة وهذا لا يجوز على الله تعالى ان الحركة الاسفالية لا تكون
 اللبث وكذلك مثل الاقبال والادبار لانهما الانتقال وانما نفق ما لم يكن نقصا في نفسه كالظهور
 والبطون والعرب والبعول وما اشبه ذلك فانه يمتنع في الخلق والجب في انما قلنا ذلك يقتضيه
 اهل العصمة عليهم السلام لنا على ذلك فانه تعالى لا يجوز عليه ما هو اجراه ولا يلحقه ما هو ابداه وعلى ان الله
 اشترى اليه خلاف ما قلنا لان التجلي بنفس الذات يجوز على الخلق فيمتنع في الخلق وانت تضرع الى خلاف

ما ذكرت انت لا تلك تقول من عرف نفسه فقد عرف ربه ولا يعرف اهل نفسه معرفة تكون هي معرفة ربه
 يعرفها بالانقباذ ككشف جميع سجاتها من غير اشارة ولو ان نفسه ظهرت له بشئ من شؤنها من افعالها
 واثار افعالها لم يعرفها بالمكنه ولا لم يعرفها بالكنه لم يعرف ربه فلم تكن معرفة نفسه معرفة ربه فان
 قلت يلزم ان تكون النفس هي الرب او تعدد المعرفتين قلت لا يلزم شئ منها لان حقيقة النفس هي وصف
 الله سبحانه نفسه العبد فاذا عرف الوصف عرف الله فالنفس حقيقتها اية الله التي بها يعرف الى وصف
 الذي يتوقف به للعبد قال تعالى سمعهم اياتنا في الافاق وفي انفسهم ولم يقل سمعهم ذاتنا في الافاق وفي
 انفسهم ولا يلزم تعدد المعرفتين لان معرفة الله هي معرفة وصفه نفسه لعبد فافهم فلا تمتنع وذات
 الموجدات ان تجلي وتظهر في اقليم الامكان بذات قابل ذلك ممكن لها فيمتنع ذلك في حق الواجب فلا
 يبطل استدلالنا بتلك القضية الكلية واحيانا نمتنا عليهم السلام ناطقة به وقولك فعل هذا يصح
 في جميع العبارات التي لا كثر اهل العقول من الاثنى عشرية من غير تناقض بين كلامهم مع انكم لا ترون
 به فيه اولا ان هؤلاء الذين اشارت اليهم ليس من اهل العقول المستقيمة وان كانوا من اهل العقول
 المعوجة وليس من الاثنى عشرية وان تنتموا لبعثاتهم وقالوا بقولهم في الفروع وهذا حكم العلماء الكبار
 لانهم اتفقوا امامهم سميت الذين وذلك لانهم يقولون ان علم الله مستفاد من المعلومات وليس
 ان شاء فعل وان شاء ترك واتى معنى الاختيار في حق هو الفصل ما يفعل والرضا به وقالوا الفعل لا
 يسر فلا تفاعل والمنفعة لا تنها واصرة والكثرة شتوت فمعرفة ما وجد ان نفسه وليس الاظهر
 وقالوا ان كلمة تعالين ذاته وقالوا ان الاشياء جميعها كل شئ منها مركب من وجوده والله سبحانه ومن
 ماهيته وهو متفريع الملاق وجودها هو الله سبحانه وحدودها واعراضها موهومة ما سميت راحة
 الوجود حتى ان بعضهم يقول ان الله بلا انا وقال في الفصوص لها مرقم فلولاه ولولا اننا لما كان الذي
 فاننا اقبلت مقاشا وانا الله من لناش وانا عينه فاعلم اذا ما قيل لنا اننا فلا تجب بالسان فقد اعطى
 برهاننا فكيف مقارن خلقا تكن بالله رحلانا وغد خلقه منه تكن روحا ومن يانا فاعطينا
 ما يبدوا به فينا واعطانا فصار الاله مقسوما بآياه وايانا فواحيه الذي يدري به فينا واصبانا
 فكنا فينا عيانا وكواشي وازمانا وليس بدائم فينا ولكن كان احسانا وقال غيره وما الناس في التمثال
 الا كخيل متبوانت لها الماء الذي هو تاجع ولكن يدوب التاجع رفع حكمة ويوضع حكم الماء والامتنع
 واعتال هذه من القول بوجه الوجود وكيف يصح قولهم يقولون وهم يقولون هو ظهر ذاته فكيف في وحدة فمن

الله مكرم

عوم

سجد الوحدة والكثرة فقد عرف ورأه واحاط به لانهم يقولون ان ذاتة يمكن ادراكها والاحاطة بها وانما يتبع
 الاحاطة بصفات لان علمه لا يتناهى وقدرة لا يتناهى ويقولون هو يلبي صور الخلق ويخلقها قال الشافعي
 كل ما في عوالم من جمادات ونبات وحيوان وعوارض صور خلقها فاذا ما زلتها الا ازل وهي جارية
 انما الشوب ان تلونت يوما باحمر وقارة باصفر واذا ازل هو سبانه لا يظهر بذاته شئ من خلقه ولا يتخلل
 من حال احوال كما قال امير المؤمنين عليه السلام لم يسبق حاله الا فيكون اوله قبل ان يكون اخره ويكون بالنهاية
 قبل ان يكون في احوال كان وضو والازل ذاته والقلم ذاته قبل ان يخلق الخلق وهو الان على ما كان
 احدث الاشياء لان شئ واقامها با من لم يخرج من شئ ولا يخرج منه شئ ولا يصل اليه شئ ولا يعطيه شئ
 بل كل ما يخرجه باوها مكمل بادق معانيه فهو مخلوق مثلكم مودود اليكم فهو وامثاله قولنا في ان ذلك
 قولنا غنى قولهم ديني غنى دينهم قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون مع ما ورد من النبي عن الميل اليهم
 والقبض بهم والقبض باسمائهم لغیر تقية وتاويل كلامهم وورد من البراءة من مال ايرام واول كلامهم
 فكيف يصح قولهم مع مخالفة الدين الاسلام ولذهب النبي والصلوات الله عليهم اجمعين فانهم قالوا سلمه
 لله تعالى ومنها ان كل صفة من حيث هي تابعة لموصوفها في جميع ما فيه وله وعليه من القوة والضعف
 والكمال والنقص والظهور والبقاء الاتفاقيها على نحو التبعية فكل موصوف اقرب من ينفك تكون
 صفة كل واحد من دليل الحكمة كما استغفنا من افاضتكم من اذ كثير وفيه انه لا ريب ان الموجودات
 الذهنية في غنى علة الموجودات كلها من عكوسات الموجودات الخارجية والامكانية وتوابعها و
 فكلما ترجع الى ماضيه بدئ ومن المعلوم ان الموجودات الخارجية الكونية اقوى ظهورا واجلى انكشافا
 من الموجودات الكونية لامكانية فبمقتضى دليل الحكمة يجب ان تكون صفة كل واحد منهما مثله في الظهور
 والخفاء والقوة والضعف وغنى ذلك مع اننا لا نجد الفرق بين الموجودات الذهنية الناشئة النازلة من
 الاكوان الى الازلها ومن الامكان اليها فان قلتم بان الموجودات الامكانية من الموجودات الكونية
 على حسبها فلا يتوحد فيما ذكرنا لان خفاها وضعفها بالنسبة الى المكونات والاشياءات مما
 لا ريب فيه ينتج احكام الله خير القول ظاهر هذه المسئلة ليس محصل ولا فائدة وبكى ان يتكلف
 اثبات فائدة له فتقول ان فرق هذه المسئلة يلبي ان يكون في خصوص اتجا وصفتي الشيبين المضمين
 كما تقول الشجاعة في التسبغ بالنسبة اليه والشجاعة في التنوير بالنسبة اليه لا مطلق كل صفة بالنسبة
 الى موصوفها وان اختلفا فان كل عقار من العقاقير له صفة من الطبائع فقد بدت وبان في الذات

في الصفة مثل التراب فانه وان كان باردا يابس اشك من برودة الحامض ويوسيه كاللحم لانه لا يقع الصفر
 والحامض يقع الصفر لان برودة الحامض يضعف حرارة الصفر فتسكن ولا كذلك برودة التراب
 وكذلك القمر والزهرة نورهما من الشمس على قول بعضهم وهو مروي عن الائمة عامع ان نور الزهرة جزء من سبعين
 جزء من نور القمر فعلى احتمال ان نورهما من الشمس بغير واسطة القمر للزهرة وعلى احتمال توسط بينهما وبين
 الشمس ونورهما اقوى من نورها لا ريب ان نورهما حار والحرارة اقوى من البرودة كما هو مقرر في العلم الطبيعي
 والتاثير اقوى من الماء وصفته التي هي البرودة والحرطبة تطفئ النار ولعلنا روي انه اقوى منها والحاصل انه لا بد في
 تشييد هذه المسئلة من اعتبار خصوص اقسام صفتي الشئيين ثم على كل تقدير اذا قلنا بان الحارضية الكونية
 اقوى من الامكانية فانه يجب وجود الفرق بين الصفتين فانه اذا كان عندك عشرة الاف تومان موجودة يكن
 تاثيرها في استغنائك بها من مائة الف تومان ممكنة قبل ان توجد فانها قبل ان توجد يكون تاثيرها في
 واحد اقوى من تاثيرها بل لا تاثير لها اصلا فقد حصل الفرق بين الموجودة والممكنة ولا ريب في هذا وانما
 ما نفرضه من جهة تصورهما فانه في التصور متساويان في الفصول الذهني فلا فرق بينهما في فاعلية
 لجعل تصور الموجود موجودا يعني بنسبته وتصور الممكن ليس موجودا يعني بنسبته اذ لا فرق في التصور فانه
 من اثبت الوجود الذهني اثبتة فيها ومن نفاه نفاه فيهما ومن جعله من صنع الله فكذلك ومن جعله من صنع
 فكل والحاصل انه لا محصل لهذه المسئلة الا ان لكل سؤال جوابا قال سلمة الله تعالى ومنها قولكم الوجود با
 النسبة الى الواجب والممكن ليس مشتركا معنويا ولا لفظيا لان الاشتراك وكذا العموم والخصوص وغيرها
 من العنوانات كلها من صفات الممكنات وما ليس فيها لا يصح تصفاؤه بصفاتهما فالوجود للمدرك
 في حق الواجب هو الاثبات لا غير كما قال علي عليه السلام وجوده اثباته ودليله اياته اقول وان كنت اعرف ليس
 فوق كلامكم كلام لانه المستنبط اما من كلام الملك العالم او ائمة الانام عليهم السلام الا ان في شبهة
 هي ان الاثبات فعل للمثبت واث من اثار فعله الذي هو الحركة الاجادية ومن المعلوم ان هذا النوع من الوجود
 بالنسبة الى الواجب والممكن على نحو واحد فاذا قلنا الواجب موجود والممكن موجود فلهما على هذا النوع من الوجود
 ان الاثبات مشتركان فيكون الاشتراك بهذا المعنى معنويا والقائلون بالاشتراك المعنوي لا يريدون
 الا هذا المعنى اقول ان مرادنا بقولنا الوجود بالنسبة الى الواجب والممكن ليس مشتركا معنويا ولا لفظيا ان
 هو المعنى والمسمى لا العنوانات الا بتراعية لبقية الافتراض لفظا وانما نفى بوجود الواجب فانه بوجود
 ذاته من فعل صانعها وانما حظت هذه الموارد علمت بانه لا يصح الاشتراك المعنوي لانه يلزم من ذلك ان يجمع

والممكن حقيقة واحدة ولا الاشتراك اللفظي لأن أقله أن يكون الممكن سمياً الواجب في غير ذاته
والعقل يمنع منه والقول ناطق بنفيه قال تعالى هل تعلم له سمياً وهذا ظاهر ومن توهم أن المراد بذلك
الوجود الاموال التي اعترض بها ما شاء ولو عرف الاصوال واقع على اتصال المادة الاموال التي ايضاً
لم يتوجه له اعراض لان المتخيل ان اريد به مطلق التسمية بمعنى مطلق الثبوت فلا محذور في إطلاق
الاشتراك معنى لان مطلق ذلك انه غير علم وهذا شق واصل في النسبة الى الواجب والممكن فهو اشتراك
معنوي يدل عليه لفظ الوجود بوضع واحد وهذا معنى محدث مدرك لان التكليف انما هو على ما
المكلف ويفهم ولا يجوز ان يجري على ما لا يفهم ويؤاد منه من ذلك ما يفهم وهو لا يفهم الا ما كان من
نظيره وان اريد به مطلق ما يفهم من اللفظ مع قطع الالتفات الى المصادق فكذلك وان اريد به العنوان
الذي هو الدليل على المعنوي والاية على معرفة اصطلاح المفهوم ان اختلف فاهو علم المشابهة اعني علم
المطابقة وعدم المفارقة لان ما يقال فله سميانه يعرف به وما يقال للعبد يعرف به وما يعرف به الترتيب
عقوج لا يقال للعبد بوجه وذلك كما الذي يظهر من معرفة النفس المادة في الحديث فانه لا يشابه شي
احوال الخلق والا لما عرف الله به فلا يصح هنا ان يقال بالاشراك الا من باب التسمية كما مر لان التسمية
وان كان هو المعنوي امتنع لان ما للعنوان الواجب عز وجل هو الجلال والنور بعد كشف جميع السمات
حتى الاشارة والكيف ولم يبق الا نور الله وان الله واية الله واما ما للممكن فهو الحد ودو الشخصا
والميزات وهي محدودة مقصورة بقيودها فاذا استعمل اللفظ للاداء فاعلم ما هو الصحيح من ان بين
الالفاظ وبين معانيها مناسبة ذاتية بمعنى ان مادة اللفظ على مادة معناه بما يليها من المشابهة
في الصفات الذاتية تقرر في محله ان الحرف فيها ما في الاكوان من التولد والتناك والتساوي والتواخي
والتعادي والمنافرة والمخالفة والمصادقة والتباغض والتأنيب والقوة والضعف واستخدام بعضها
لبعض وغير ذلك من جميع ما يوجد في العالم التكويني فانه يوجد في التدوين واو هيئة اللفظ تدل
على هيئة معناه بما يليها من المشابهة من الشئ صفة والنوعية لم يكن ما يوضع لاية الواجب تعالى
التي بها يعرف يصلح لغيره والاشارة في النوع والتخص ولو شارك ما للواجب من العنوان الذي
به يعرف ما الخلق في النوع والتخص كان تعالى يعرف بخلقه ومن عرف بشئ من الخلق فهو من الخلق
وهذا ظاهر كما بيناه في بعض رسائنا ومباحثنا وعلى قول المشهور من انه ليس بين الالفاظ وبين
المعاني مناسبة وانما التخصص اراؤه الواضع فلا بد ان يتصور الواضع الموضوع له في ذهنه ثم يؤلف بآثار اللفظ

سواء كان الموضوع كلياً أو جزئياً وتصور ما الواجب من العنوان الذي هو دليل معرفة وإية التي
ليست لها عليه غير ممكن والآل تعرف تعاد بالتصور فاذا لم يكن تصور لم يكن وضع لفظ بان لا فلا
يصح الاشتراك اللفظي ولا المعنى لأن ذلك فرع التصور على الوجه المشهور و فرع المناسبة على الوجه
وهو سبانه وتعال يعرف بالتصور ولا بالمنا سبة فلا يصح شيء من ذلك إلا على جهة مطلق التسمية للفظ
والتفهم على نحو ما اشرنا اليه وان اختلفت جهة التسمية مثل لفظ واحد وصف بالواجب تعام من جهة
انه الواحد المعنى لاكثره فيه في حال من الاحوال ويوصف بالانسان من جهة انه ليس بشي من نكته
ذاته واختلفا في حاله وتعد وصفاته واختلفا في ما اذا تفهمت ما ذكرنا فظهر لك ان القائلين بالاشتراك
لا يريدون ما اشرنا اليه واما يريدون ما استنبوه من القضايا الحملية التي لا تفيد شيئاً من الحق فليست
بصدده فيقولون الله موجود و زيد موجود فصانعه في اللفظ ولو رجعوا الى المعنى بطل ابراهم اصله
وصان علمهم سقطا وقول امير المؤمنين صلوات الله عليه وجوده اشباهة يريد ان جميع الخلق لا يكون
من وجوده الا اشباهتهم وجوده في قلوبهم بان يعتقدوا ان لهم الهام موجود وهذا الوجود الذي حصلوه
ليس هو وجود الحق لان وجود الحق هو ذاته وهم ما حصلوا ذاته وانما حصلوا ما يعرفون من ان الوجود
وجد وهو المعنى عنه باللفظ الفارسية بهشتية وهو المستعنى عند النعم بالكون في الاعيان والوجود المقصود
هو ما به الكون في الاعيان ووجود الحوادث تغيرت في معرفته افهام العلماء وتاهت في تعقله احلام
الحكام مع انه اظهر من كل شيء بل لم يكن شيء ناهي فيها الا غيوه الا بالتبع لانه في الحقيقة هو مادة الاشياء
فوجود كل شيء مادته وما هيته صورته مثلاً السري شيء موجود له وجود وما هيته فوه الخشب وما هيته
الهيته المخصوصة وهذا المعنى لا يعرف الا من نوره الله قلبه بانوار كلمات اهل العصمة عليهم السلام فانه صريح
في كلامهم وهم بقرئنه ولا يفهمونه قال الصادق عليه السلام ان الله خلق المؤمنين من نوره وصيغهم
في رحمة فالؤمن من افرام من لايه وامه ابوه النور وامه الرحمه ثم استشهد بقول جده امير المؤمنين
عليه السلام اتقوا فلاسة المؤمن فانه ينظر بنور الله ثم فسر عا فقال يعنى من نوره الذي خلق منه ثم وهذا
صريح بان الوجود هو الذي خلق منه وهو نور الله والذي خلق منه هو مادة كما تقول خلق الانسان من تراب
وهو مادة وهو الوجود وهو الذي به الكون في الاعيان فانما ابصارهم ظرويه عن اصدائه فلهذا تفرم ان الوجود
المادة كالتراب بل هو قائم بتزل وليس بالقوة الجبسية والنوعية والبقضية تجسد فلما تجسد لطيفه
ومدائه خفي عليهم حتى ان بعضهم جعله من المفاهيم وبعضهم جعله اعتباراً لا لا تحقيقاً ولو قلنا في

اليه امورهم فقلت بامور عن العقول قال سئل الله من وحيه ان المفهوم من الوجود امر انتم على عقل
 كيف يكون عينا في الواجب او في الممكن قال لا فاضل المشير الى في شرفه لا جمل الكافي في باب حدوث
 الاسماء للوجود الصريح هو الذي يتعلق وجوده بغيره ولا يتقبل بغيره وهو المستبعد عن الغناء
 بالهوية الغيبية والعيان المطلق والذات الاحدية وهو الذي لا اسم له ولا نعت ولا فصل اليه معرفة
 ولا عقل ولا وهم اكل ماله اسم وسم فهو مفهوم من المفهوم ما الموجود في العقل والوهم وكل ما سألني
 به معنى سوادك فله اشكاله وارتباطه بغيره والاول ليس كذلك لكونه قبل جميع الاشياء ولا يقبل الا
 فهو الغيب المحض والمجهول المطلق الا من قبل اثاره ولو اذمه انه محال قول قد تقدم التنبيه على ان
 الوجودات التي هي عينه في اعيته فهي اظلة للمناجاة الا ان ظل كل شيء يشابه بصفة مؤثره من جهة الظهور
 به والتأثير فيه فلا يكون ما انزع من اذهن من عنوان الواجب الذي هو مقامة التي لا تعطيل لها
 في كل مكان موافقا لما انزع من غيره والاعرف بذلك الغي فاذا اختلف المتن على هذا الاختلاف
 العظيم امتنع الاشتراك بمعنوية وما ذكره عن الاصل من شرح اصول الكافي فحين ان طريقتهم
 انه لا يستبعد بها على ما نفرد ولا يتعوض بها لان طريقتهم طريقتهم اهل التصوف وهو يقيد
 بقولهم واعتقادهم ونحن مذهبنا مذهب اهل العصمة عليهم السلام وهو الذي الذي اقر عليه
 رسول الله صلى الله عليه واله اهل الاسلام وبيئنا بكون بعيدا على ان الذي ذكره لم يكن منافيا
 لما قررنا الا في صلتين احدهما قوله اذ كل ماله اسم وسم فهو مفهوم من المفهوم ما الموجود في
 العقل والفهم فانه هو بل جسم له اسم وسم وليس من المفهوم ما الموجود في العقل والوهم وانما
 ذلك مختص بالانواع التي الظلية لا في وجوده وليس له وقصية كلامه على معتقده باطل ايضا لا
 فائدة في ذكره وثانيهما قوله الا من قبل اثاره ولو اذمه فانه يشير الى حدوث الاشياء عنه بالظلال والابتن
 وكلا الامرين باطل وقوله ولو اذمه يشير بالظلال والابتن وقوله بوحدة الوجود في سائر كتبهم لا يستعمل
 فذمهم وما يفرون قال لا يذم الله فان قلتم السبب في ذلك ان الوجود في الممكنات لما كان له مثل وظهور
 وشبيه بخلافه في الواجب فلا يكون بمعنى واحد ولو بمعنى الاثبات مشترك بينهما قلت كل هذا من لواحق
 الماهيات وتوابعها فالوجود هو نور الله صلتها لا من شيء ولا شيء عاكس اليه وجعله ليعرفته فهو يرى
 من هذا المخلود والتعقبات فاذا افرق بينهما الذي الواجب والامكان والفقر والغنى وهذا لا يقيح
 في الاشتراك معنى الذي اشارنا اليه قول وجود النظم والشبهة امر ذاتي لانه معنى الحسبية والنوعية

له الدخول تحت الأحاطة والادراك وعدم النظم والتشبيه موجب لعدم الاحاطة به والادراك له وهو
الوجوب البحت وهو لا يقبل نسبة ما والقول بالاشتراك فطلقا اثبات نسبة وحال طارية لم تكن في الازل
فاثبات اختلاف احوال المتشعب من الازل وانما القلب والعلوم الاشراقية المتجددة بوجود منسوب احوال
طارية عن افعالها تمام متنتهية اليها حادثه بها واذاته القدسية عز وجل عن الافعال واثارها فان
الاشتراك مثلا انما حصل بعد حصول الوجود المحلث بفعله فكيف يجري عليه ما عرجه ولم يزد بالوجوب
والنفع بالامكان والفقر مجرد الالفاظ ليقال ان هذا لا يتبع في الاشتراك بل يزيد بالوجوب والنفع
هذا المعنى الذي لا يجمع مطلق الاشتراك ومعنى ونفط لان هذه اشياء خلقها واجرها على خلقها
بذلك على افعال تجري عليه فانهم قال سلمة الله تعالى انا نقول يجوز ان يكون الاشتراك
لفظيا ايضا بمعنى الذي نفق عنه بالوجود بلا عبارة ولا عنوان في الوجوب غير في الممكن ضرورة ان ما
لا عبارة له هو النفع المطلق بلاهوتية ولا اشارة وهذه الصفات وان كانت جارية في الوجودات الممكنة
ان اتحادات محله لا من شئ خلقها الله تعالى لمعرفته فهما مع كونهما متمايزين بالفقر والنفع
متشاكلان في عنوان الوجود فيصيح الاشتراك لفظا كما يصح معنى اقول لا يجوز الاشتراك لفظا
كما لا يصح معنيا لما قلنا من ان الاستعمال فرع الوضع والوضع مسبوق بالتصور اما الوضع
بازائه اول اجل انشاء المناسبة بين اللفظ والمعنى كما تقدم ولما جعله تعالى للوجودات امادته
اية لمعرفة فانه جعلها اية يستدل لعل عليه لا اية تكشف له فهي لمعرفة من جهة ما يمكن للمخاطب
من ذلك وهو في الملهوث ولذا قال الرضا عليه السلام واسماه تعبير وصفاته تفهيم يعني انه يستعمل
نفسهم ووصفها بما يفهمون ويقدر على التعبير عنه والكل من صقع الامكان فان الاشتراك
بمالك الملائك وسخر الافلاك سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا قال ايده الله تعالى ولا ادري
اي شرفي العذل عنه بقسميه في الواجب والممكن واشباهة في المطلق والمقيد لفظا وفي المقيد ومعنى
مع اني لا اجد الفرق في ذلك لا بين الواجب والممكن ولا بين المطلق والمقيد ولا بين المقيد
ايضا على ان ما يورد هو مشترك الوجود ضرورة انا لا نقدر على ادراك المطلق كما لا نقدر على ادراك
الوجوب في المقيد لان ما يدرك من العقل الكل مثلا فهو من حروف ذات الملائك الشئ للملك
ما وراء مبدئه فلهذا لا يصح الاشتراك لفظا ولا معنأ لان الواجب والممكن والافعال والمقيد والمقيد
في المقيد ايضا الشرف في الاثبات بعد التفتي لما حقيقته الامر لاني عطفان فسطر والانتظام

اشد من الموت اقول قد بينا ان الشر في قلله امتناع الشبهة ودواجب بما يرجع الى الآلات مع الممكن
في جميع الاحوال وهذا منها ومن قال به فلتا حوزة لانه لو لم الآلات من وجب فاما ان الاشتراك بين
الموتوم والممكن المعلوم واما من دفع مقام الاشتراك بين الموتوم وبينه من ذلك لان الاشتراك
من نقائص الصفات تعالى الله عن ذلك واما قلنا ان الاشتراك في المطلق مع الممكن لان فعلنا
وان لم يكن مدركا لنا لكننا نعرف منه جمعات متعلقة بالمفعولات مع انه من المحدثات ايضا وان حدثت
به الاشياء ولا اجل هذه الملازمة الظاهرة جواز الاشتراك في المطلق واما في المقيدات فالاشتراك المعنوي فيها
صحيح لا اشتراكها في حقيقة واحدة فبان وضع لفظ الوجود عليها بوضع واحد لا اتحادا في الحقيقة وان كان
اعتبار التشكيك في معاني الصحيح انما هو باعتبار مراتبه لا افراده لانه ليس رتبة واحدة بل خلق الله
في خلقه محمد وال صلى الله عليه واله لم يشاركهم احد من المخلوق في ذلك ثم خلق من شعاع ذلك حقيقة
لشيعتهم لم يشاركهم احد من المخلوق فيها غير الانبياء ثم خلق من شعاع ذلك حقيقة الملائكة ثم خلق
من شعاع ذلك حقيقة المؤمنين ثم النباتات ثم المخلوقات ثم التشكيك انما هو بين مراتبه لا بين افراد
المرتبة وقوله مع اني لا اجل الفرق في ان عدم الوجه لا يدل على عدم الوجود وقوله ضرورة ان لا نقدر على
ادراك المطلق كما لا نقدر على ادراك الوجود في المقيدات ليس بمنتهى لاننا نقدر على ادراك الوجود المقيد
كما اشترانا اليه سابقا والقوم توهموا الاشياء بنوا عليه علمهم وهو على غير اساس وهو سائرته بجمع وقوله
لان ما يدرك من العقل الكل مثلا فهو من حروف ذات المدرك لا ربط له بما نحن فيه وعلى فرض انه
اودان ما يدرك من الوجود هو اجزاء ذات المدرك له بناء على ان الوجود غير متحقق في الخارج كما تقرر
بعضهم فلا معنى له لان هذه من وساوسهم لان ذلك الذي يذهب ويحج ويشر ب وجوده امر ذهني
اتزاع هذا مما ينبغي الاعراض عنه ويجعل في رايته الخجل واما وجه الاثبات بعد التفتي فهو ان نفي
الاشتراك مطلقا انما هو في الوجود الذي هو الآلات واما الاثبات ففي الاثبات والمصنوعات وهذا الجمل
ظاهر وباقي كلامه على الله مقاصد ليس فيها ما يرد من الجواب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد
واله الطاهرين وكتبه العبد المسكين احمد بن زين الدين في التاسع من شهر رجب سنة ثلثين وياتي بعد ذلك
من البرقة النبوية على صاحبها افضل الصلوات والسلام عاملا مصليا مستغفرا

١٢٣

